365

بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة
جنيف

بيان مصر
أمام مجموعة العمل المعنية بالأقليات
التابعة للجنة الفرعية لحقوق الإنسان

—

١٠ أغسطس ٢٠٠٦

Mahy

السيد الرئيس،

إن المجتمع المصرى لم يعرف على مدار تاريخه الطويل وحضارته العريقة مفهوم الأقليات، إذا تعد مصر بوتقة، انصهرت بداخلها على مر العصور مختلف الأديان والثقافات والأعراق، لتشكل نسيجا واحدا لشعب متجانس.

السيد الرئيس

لم يضع القانون الدولى تعريفا محددا لمفهوم "الأقلية"، مما سهل من استغلال هذا المفهوم لزعزعة استقرار الشعوب، وتفتيت وحدتها الوطنية، لأسباب سياسية وإستراتيجية بحتة. ونذكر بأن أحكام المادة ٢٧ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية هى مشروطة بوجود أقليات فى الدول المعنية، بما يؤكد ضرورة التعامل مع هذا المفهوم بموضوعية، ومن منظور شامل، يراعى عالمية حقوق الإنسان، وخصوصية انطباق مفهوم الأقليات، إضافة الى أهمية الاعتراف باختلاف المنظور الحضارى والوطنى للدول فيما يرتبط بهذا المفهوم.

السيد الرئيس،

إن المحاولات المغرضة لافتعال قضايا الأقليات، والمبالغة المتعمدة فى إبراز الخلافات والاختلافات بين أبناء الشعب الواحد، وما يواكب ذلك من تسييس لهذه القضية، لهو مدعاة للقلق حول أهداف من يقومون بذلك، وحول مدى وعى من ينساقون ورائهم بالتداعيات السلبية التى ستؤدى إليها هذه الدعاوى الباطلة على مستقبل وطننا ومستقبل أجيالنا القادمة، ونؤكد على أن الضمان الحقيقى لحقوق كافة المواطنين هو احترام الدولة لهذه الحقوق دون تمييز، والتعامل مع الانتهاكات التى يتعرض لها مواطنوها فى إطار سعيها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفى هذا الصدد، نود إبراز الآتى:

١. الأولوية التى توليها الحكومة المصرية لدعم وتعزيز حقوق الإنسان، وهو ما يعكسه انضمام مصر لكافة الاتفاقيات الأساسية فى هذا المجال، وتعاونها المتواصل مع كافة آليات حقوق الإنسان، بما فى ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة واللجان التعاهدية لحقوق الإنسان. إضافة الى ذلك، تقوم الحكومة منذ التسعينيات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى وبعض الحكومات المانحة، ومكتب المفوضية السامية لحقوق

الإنسان، بتنفيذ برنامج لتدريب القائمين على إنفاذ القانون، والقضاة والمحامين، والإعلاميين، فى مجال حقوق الإنسان. كما أنشأت مصر المجالس القومية للمرأة والطفل، وحقوق الإنسان.

٢. ولقد نص الدستور المصرى على المساواة بين المواطنين بدون أى تمييز (المادة ٤٠)، فضلاً عن كفالته لحرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية (المادة ٤٦)، كما يحق لأى مواطن أن يلجأ للقضاء المصرى للفصل فى أى ممارسات تمييزية قد يتعرض لها.

٣. لا يوجد أى تمييز بين المواطنين المصريين فى تقلد المناصب السياسية والقيادية على مستوى صنع القرار، والمساهمة الفعالة فى النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع المصرى.

٤. تلتزم الحكومة بحماية دور العبادة ومعاقبة كل من يتورط فى الهجوم على ممتلكات أى مواطن أو أى دور عبادة.

٥. تتمتع وسائل الإعلام بالحرية الكاملة، كما يمنع القانون الطعن فى المعتقدات الدينية أو الترويج للتمييز العنصرى، اتساقا والتزامات مصر الدولية فى مجال حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذت الحكومة المصرية مؤخرًا العديد من الإجراءات لتأكيد قيم التسامح، وأهمها:

- إدراج كافة الحقب التاريخية فى المناهج التعليمية فى مصر، ودمج وزارة التعليم لقيم التسامح الدينى ومبادئ حقوق الإنسان فى كافة المراحل التعليمية والجامعات.
- وضع برامج إعلامية لنشر قيم التسامح ومبادئ حقوق الإنسان.
- إلغاء أى نوع من التمييز الاجرائى أو القانونى فى بناء وترميم دور العبادة لكافة الأديان.
- بدأت وزارة الأوقاف فى تدريب الدعاة على إعادة صياغة الخطاب الدينى، ليعكس قيم التسامح والتعايش فى المجتمع المصرى.

وشكرا

Mahy

الإنسان، بتنفيذ برنامج لتدريب القائمين على إنفاذ القانون، والقضاة والمحامين، والإعلاميين، فى مجال حقوق الإنسان. كما أنشأت مصر المجالس القومية للمرأة والطفل، وحقوق الإنسان.

٢. ولقد نص الدستور المصرى على المساواة بين المواطنين بدون أى تمييز (المادة ٤٠)، فضلاً عن كفالته لحرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية (المادة ٤٦)، كما يحق لأى مواطن أن يلجأ للقضاء المصرى للفصل فى أى ممارسات تمييزية قد يتعرض لها.

٣. لا يوجد أى تمييز بين المواطنين المصريين فى تقلد المناصب السياسية والقيادية على مستوى صنع القرار، والمساهمة الفعالة فى النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع المصرى.

٤. تلتزم الحكومة بحماية دور العبادة ومعاقبة كل من يتورط فى الهجوم على ممتلكات أى مواطن أو أى دور عبادة.

٥. تتمتع وسائل الإعلام بالحرية الكاملة، كما يمنع القانون الطعن فى المعتقدات الدينية أو الترويج للتمييز العنصرى، اتساقا والتزامات مصر الدولية فى مجال حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذت الحكومة المصرية مؤخرًا العديد من الإجراءات لتأكيد قيم التسامح، وأهمها:

- إدراج كافة الحقب التاريخية فى المناهج التعليمية فى مصر، ودمج وزارة التعليم لقيم التسامح الدينى ومبادئ حقوق الإنسان فى كافة المراحل التعليمية والجامعات.
- وضع برامج إعلامية لنشر قيم التسامح ومبادئ حقوق الإنسان.
- إلغاء أى نوع من التمييز الاجرائى أو القانونى فى بناء وترميم دور العبادة لكافة الأديان.
- بدأت وزارة الأوقاف فى تدريب الدعاة على إعادة صياغة الخطاب الدينى، ليعكس قيم التسامح والتعايش فى المجتمع المصرى.

وشكرا

Mahy